PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Mal**
DATE:	**21-April-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**145,000**
TITLE :	**New Petroleum Projects Facing Difficulties**
PAGE:	**18**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Staff Report**

إرجاء مواجهتها ينذر بتفاقم أزمات السوق المحلية

صعوبات أمام مشروعات البترول الجديدة

■ رشدى محمد: نقص معروض الغاز يهدد الفرص المتاحة فى «البتروكيماويات»

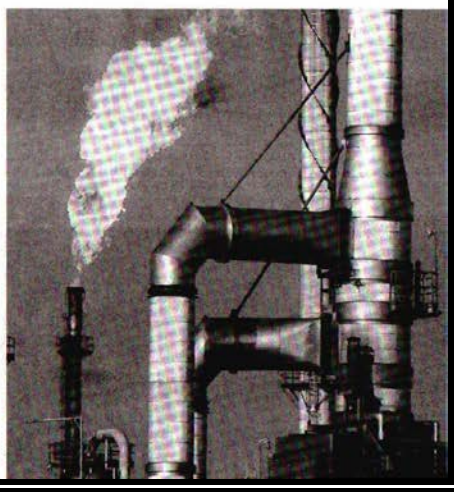

المال - خاص

تحديات عديدة تواجه قطاع البترول وتهدد تنفيذ مشروعاته الجديدة سواء التى قام بعرضها فى القمة الاقتصادية، أو الأخرى التى يعتزم طرحها للاستثمار قريبًا.

وأوضح عدد من خبراء البترول والطاقة، أن سرعة مواجهة تلك التحديات بحلول جذرية هو السبيل الوحيد لخلاص القطاع من أزماته ومنحه القدرة على القيام بدوره الرئيسى كقطاع خدمى يعد السوق بإحتياجاته.

ولخص الخبراء ما يواجهه القطاع فى 10 تحديات رئيسية أبرزها يتعلق بمحدودية معروض الطاقة الذى يسمح بتنفيذ المشروعات الجديدة وتقادم البنية التحتية للتكرير ونقل المشتقات وتأخر تنفيذ عمليات التنمية وتفاقم فاتورة الاستيراد وخلل منظومة الدعم.

من جانبه، أكد مسئول بارز بوزارة البترول، أن هناك حزمة تحديات تواجه القطاع أبرزها وجود فجوة واضحة بين معدلات العرض والطلب على الطاقة خاصة مع ثبات معدلات إنتاج الزيت الخام وتناقص الغاز الطبيعى.

وقال: إن تقادم البنية التحتية وعدم التوازن فى خليط الطاقة المستدعة وبطء تنفيذ عمليات تنمية مشروعات الغاز خلال الفترة الماضية على خلفية التأخر فى سداد مستحقات الشركات الأجنبية من أبرز التحديات التى يواجهها القطاع أيضًا.

وأضاف المصدر، أن عدم توقيع أى اتفاقيات بمجال البحث والتنقيب منذ نهاية 2011 حتى نهاية عام 2013 تسبب فى بطء عمليات زيادة الإنتاج وضع استثمارات جديدة، لافتًا إلى أن تقادم عمر الحقول البترولية ومعامل التكرير والبنية التحتية لنقل المنتجات تمثل صعوبات تواجه عمل القطاع حاليًا.

أسامة كمال

■ أسامة كمال: فاتورة الدعم والبنية التحتية والتشابكات المالية أبرز المشكلات

وأكد أن الوزارة تعمل فى العديد من الاتجاهات لمواجهة تلك التحديات سواء من خلال سرعة تسديد مستحقات الشركات الأجنبية للإسراع فى تنفيذ مشروعات التنمية بما سينعكس على معدلات الإنتاج بالارتفاع، فضلا عن تطوير معامل التكرير والبنية التحتية وشبكات النقل، طرح بعض الشركات بالبورصة لتوفير سيولة تنفذ بها توسعاتها الجديدة.

وأشار المصدر، إلى أن الحكومة مستمرة فى تنفيذ مخططها لإصلاح وتطوير منظومة دعم الطاقة على مراحل تستغرق فترة 5 سنوات دون المساس بمحدودى الدخل، إلى جانب البدء فى تنويع المصادر المستخدمة فى توليد الكهرباء، والاستخدامات الصناعية.

وتستورد مصر منتجات بترولية بقيمة 1.2 مليار دولار شهريًا لتلبية احتياجات السوق المحلى من السولار والبنزين والبوتاجاز وغيرها.

وأوضح المسئول، أن أكبر مشكلة رئيسية تواجه عمل البترول تتمثل فى الزامه بتسويق منتجاته بسعر بخس لا يلائم التكاليف الفعلية للإنتاج أو الاستيراد، فضلا عن تزايد حجم العمالة فى الشركات وزيادة الرواتب رغم الخسائر ضخمة التى تتولها، مما يزيد من أعباء القطاع المالية.

واتفق معه فى الرأى الدكتور رشدى محمد، الخبير باقتصاديات البترول والطاقة، موضحًا أن خلل الهياكل الوظيفية والإدارية الحالية بشركات القطاع تعد من المشكلات التى تعوق عمله وتعطل نشاطه، مطالبًا بإعادة هيكلته ماليًا وإداريًا.

وأشار الخبير، إلى أن أكثر من 90% من إنتاج مصر من الغاز الطبيعى البالغ نحو 4.7 مليار قدم مكعب يوميًا يورد على قطاعات تقوم بحرقه دون خلق أى قيمة مضافة من وراء ذلك، وتلك المشكلة لابد من مواجهتها بتوبيع مصادر ومدخلات الطاقة والتحول لاستخدام الغازات بقطاعات ترفع من إجمالى العوائد والقيمة المضافة على غرار البتروكيماويات.

وقال رشدى محمد: إن معدلات الإنتاج الحالية لا تكفى الطلب الحالى والمستقبلى، بما يعنى أنه لا مفر من استمرار الاستيراد من الخارج لسنوات طويلة، مؤكدًا أن ذلك يستلزم توافر سيولة مالية وهذا يمثل تحدى جديد أمام القاع والحكومة بشكل عام.

وعلى صعيد التحديات التى تواجه تنفيذ المشروعات البترولية التى تم عرضها فى القمة الاقتصادية خلال شهر مارس الماضى، أكد أن نقص كمية الطاقة وتواضع معروض الغاز الطبيعى يقف حائلا أمام تنفيذ مشروعات البتروكيماويات التى تم عرضها خلال المؤتمر.

ولفت الخبير البترولى، إلى أن عدم وجود تشريعات محفزة بقطاع التعدين ونقص توافر قاعدة بيانات متطورة ومعلومات مؤكدة تحفز المستثمرين على العمل به.

ومن جانب آخر رصد المهندس أسامة كمال، وزير البترول الأسبق حزمة مشكلات تؤثر على نشاط القطاع أبرزها نقص معدلات الإنتاج مقارنة بحجم الاستهلاك، هذا إلى جانب تضخم فاتورة الدعم السنوى للطاقة.

وحددت الحكومة قيمة فاتورة دعم الطاقة للعام الجارى بنحو 100.3 مليار جنيه، ومع إنخفاض أسعار البترول العالمية انخفض تلك القيمة لتصل إلى 70 مليار جنيه بختام العام المالى الجارى.

وقال كمال: إن عدم وصول الدعم للمستحقين من أبرز التحديات التى تواجه البترول، فضلا عن التشابكات المالية والمديونيات مع قطاعات الدولة والتى لا تسدد بشكل منتظم، وتفاقم ظاهرة تهريب المنتجات البترولية، والإتجار بها فى السوق السوداء وسرقة التيار الكهربائى.